حضر حفل تدشين ليلة الإسناد الزمني

الرئيس: نجاح عملية التعداد مسؤولية جميع أبناء الوطن

بناء قاعدة بيانات صحيحة سيمكن الحكومة من إيصال مشاريع التنمية إلى كل مناطق اليمن

إذا ما وجد التضامن العربي والإسلامي ستطبق قرارات الشرعية الدولية

صنعاء /سبأ

□ .. حضر فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية أمس ومعه الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية الحفل الذي أقيم بقاعة الشوكاني بمناسبة تدشين ليلة الاسناد الزمني للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠٠٤م.

وفي الحفل الذي بدأ بآي من الذكر الحكيم ألقى فخامة الأخ الرئيس كلمة عبر فيها عن شكره للمشاركين في التعداد وللجهود التي بذلت من قبل وزارة التخطيط والتعاون الدولي والجهاز المركزي للاحصاء والأشقاء والأصدقاء من الدول المانحة في التحضير والاعداد لهذا العمل الوطني الكبير.

وقال أنا سعيد أن أحضر الاحتفال بمناسبة الإسناد الزمني الذي سوف يبدأ في الساعة الـ ١٢ من مساء هذا اليوم الخميس وذلك من أجل حصر السكان والمساكن والمنشآت والآليات والمعدات وأملي كبير في تعاون المواطنين والمواطنات.

وأضاف: مساء هذه الليلة سوف نسهر مع هذ الحدث التاريخي المتمثل بعملية التعداد العام وانجاز هذه المهمة الوطنية الكبيرة سيترتب عليه أشياء كثيرة إزاء عملية التنمية لأن عملية التعداد سوف توفر قاعدة معلومات وبيانات صحيحة للعدادين سوف تستفيد منها وزارة التخطيط والتعاون الدولي والجهاز المركزي للاحصاء.

وأشار فخامة الأخ الرئيس إلى أن الدولة لاتستطيع أن تبنى برامجها إلا في ضوء توفر معلومات صحيحة فالمغالطة في تقديم المعلومات سواء بزيادة عدد السكان أو نقصانه خطأ ولايمكن تحقيق نتائج ايجابية الا إذا اعطينا أرقاما صحيحة للمساكن والسكان والإجابة على كل ما اشتملت عليه استمارة الاحصاء من بيانات.

وتابع فخامته قائلا: ما من شك أن التعداد سوف يوفر قاعدة أساسية للحكومة لبناء خططها وبرامجها وسيمكن الوزارات الخدمية من ايصال خدماتها ومشاريعها إلى المواطن وتلبية احتياجاته في مجال التنمية بعيدا عن المراجعات والسمسرة والتلاعب والرشوة والفساد .. فإذا توفرت المعلومات الصحيحة خاصة لوزارات الخدمات فإنها سوف تقوم بواجبها من أجل ايصال الكهرباء والمياه والسدود والصحة وكل هذا لايتم إلا في ضوء توفر معلومات صحيحة.

واضاف: كما قلت فإن الزيادة والنقصان في اعطاء المعلومات يعتبر خطأ وعلينا ان نستفيد من تعداد عام ١٩٩٤م حيث حرم بعض المواطنين من تلك المشاريع نتيجة تقديم معلومات خاطئة أثناء عملية العد فمثلا إحدى المديريات زادت صفرا في أعداد سكانها فأصبح الستون ألفا ستمائة ألف وهذا خطأ اذ ينبغي ان تكون عملية الاحصاء دقيقة وأن يتعامل المواطنون مع العدادين دون عراقيل أو تدخل وانا ابلغت العدادين بانه اذا واجههم اي صعوبات أو عراقيل عليهم الانسحاب إلى المركز فهذا العمل الوطني يهم الجميع والحمد لله أن الوعي اليوم اكبر وهو افضل مما كان عليه الحال في عام ١٩٩٤م.

وقال فخامة الأخ الرئيس: هناك انفجار سكاني في اليمن واغتنمها فرصة لأتحدث مع العلماء والشخصيات الاجتماعية والمثقفين ووسائل الإعلام حول خطورة الانفجار السكاني الذي يلتهم كل الموارد.

ومن هنا يأتي الفساد عندما لايستطيع الانسان أن يوفر أحتياجاته من الخدمات والصحة والتربية والتعليم والكتاب المدرسي والمأكل والمشرب.

ودعا أصحاب الفضيلة العلماء والمرشدين والعاملين في الإعلام والثقافة أن يقوموا بتوعية الناس حول تنظيم الأسرة.

وقال: هناك بعض المتطرفين يقولون أنهم يريدون تحديد النسل وأن هذا حرام، ولكننا نقول أن ما نوجّه به تنظيم للأسرة وليس تحديدا للنسل فإذا كان لرب الأسرة طفلان مثلا فأنه سوف يكون قادرا على تربيتهم التربية الجيدة وتوفير مايحتاجونه بدلا من إنجابهم ورميهم إلى الشارع لايعرفون من يربيهم أو يطعمهم أويلبسهم . فنحن لسنا حيوانات بل بني آدم أحسن تربية آلاولاد وأعمل على تنظيم الاسرة وهذا دور العلماء والخطباء والمرشدين.

واوضح فخامة الأخ الرئيس ان الجمهورية الاسلامية الايرانية نجحت نجاحا باهرا في عملية تنظيم الأسرة مشيرا إلى أهمية الاستفادة من هذه التجربة.

وتابع كما تلاحظون أنه كلما تحسنت موارد الدولة التهمها الانفجار السكاني نخلص من حي في صنعاء ونوفر المجاري والخدمات له فإذا أمأمنا حي جديد نريد له مشاريع صرف صحي وخدمات واذا بنا أمام مشكلة جديدة ولدينا مشكلة سكانية في زبيد وسيئون وفي كل المديريات حيث كان الشخص في الأول يستخدم من المياه حوالي ٢٠ لبترا يتوضأ ويشرب منها ، والآن يهز السيفون بعشرين لتر ماء.

وقال: المياه التي أختزنت لمئات والآف السنين أنتهت أستنزفناها خلال ٣٠ سنة في حوض صنعاء وصعدة وكل أحواض المناطق أستنزفناها بالاستخدام العشوائي للمياه.. مشددا على ضرورة ترشيد استهلاك المياه وتنظيم حياة المجتمع وحياة الأسر وإيجاد وعي ثقافي اجتماعي سياسي .

وهنا يأتي دور أصحاب الفضيلة العلماء والمرشدين والخطباء من خلال الموعظة والكلمة الحسنة للمواطنين.

وأضاف فخامته: علينا أن نحافظ على وحدة الأمة والحمد لله وطننا في خير.. فالوطن اليمني بخير والحمد لله ولكن مانراه اليوم في العراق وفي فلسطين كيل بمعايير مزدوجة وغياب للعدالة الدولية.

واستطرد فخامته: العدالة الدولية ستاتي اذا ما وجد تضامن عربي وإسلامي وعندئذ نخدم الشعوب وتنفذ قرارات الشرعية الدولية.

ودعا فخامة الأخ الرئيس في ختام كلمته الأخوة المشاركين في عملية التعداد إلى تحمل مسؤولياتهم مؤكدا أنهم سوف يحظون بدعم من السلطات المحلية وأجهزة الأمن وكل الأجهزة المختلفة من أجل أنجاح هذه المهمة الوطنية الكبرى التي سيترتب عليها كل شيء.

وقال: أملنا أن تنجح هذه العملية الوطنية الكبرى بإذن الله تعالى ثم بفضل الوعي السياسي والوطني لدى العدادين والمواطنين لاستكمال هذه المهمة الوطنية الكبرى.

وعبر عن شكره لكل من ساهم وأعد لهذه المهمة الوطنية داعيا بالتوفيق والنجاح للعدادين في انجاز هذه المهمة.

هذا وكان الأخ احمد محمد صوفان نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي رئيس اللجنة العليا للتعداد قد ألقى كلمة استعرض فيها المراحل التي تم تنفيذها وصولا إلى المرحلة الأخيرة من التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت.. وقال لقد امضينا مايقارب عامين ونصف العام منذ البدء في التهيئة والتحضير والإعداد والتنفيذ لهذا التعداد الذي يعد الثاني على مستوى الجمهورية اليمنية والاول من نوعه من حيث الأهداف والبيانات والمعلومات التي سينجزها.

واعتبر هذا التعداد بأنه أوسع عملية تعداد تقام في الجمهورية اليمنية حتى اليوم أوسع عملية تعداد تقام في الجمهورية اليمنية على الاطلاق باعتبار ان الكثير من المعلومات والبيانات التي سيتم إخراجها وتدوينها وتثبيتها في هذا التعداد ستغني عن القيام بها مستقبلا وبالذات في مراحل التحزيم والترقيم والحصر.. مشيرا إلى أن ما تم إنجازه من مراحل التعداد حتى الآن يعد بالفعل إنجازا هاما ويمثل أول قاعدة بيانات دقيقة موجودة في الجمهورية اليمنية.

لافتا إلى ان البيانات التي توفرت عند مرحلة الحصر والترقيم للمساكن والمنشآت تتمثل في أوجه ملكية هذه المنشآت وخصائص بنائها ونوعية المواد المستخدمة في البناء وعمرها ومدى اتصالها بخدمات الكهرباء والمياه والطرق.

واشار نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي إلى ان هذه القاعدة ستوفر لأول مرة معلومات دقيقة عن الكثير من المتطلبات مثل عدد ابار المياه السطحية والجوفية وقدراتها ومتطلبات تشغيلها ومنشآت الموارد المائية من برك وحواجز وكرفانات وقدرات التوليد الكهربائية المنتشرة في عموم الوطن والتي لم نتمكن من معرفة أحجامها وقدراتها الانتاجية وحجم استخداماتها من الوقود ومدى قربها من الكهرباء العمومية.

وقال: إن حضور فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ورعايته حفل تدشين ليلة الاسناد الزمني يضيف بعدا هاما يعزز من نجاح التعداد وتجارب الأخوات والأخوات المواطنين في إعطاء المعلومات والبيانات الصحيحة التي ستمكن الدولة من التعرف على حقائق الأوضاع السكانية والاجتماعية والاقتصادية القائمة واتجاهاتها بما يكفل وضع السياسات المناسبة في مجالات التنمية الشاملة والقطاعية.

واضاف: إننا اليوم ونحن نشرف على الانتهاء من العمل الميداني للتعداد يمكننا القول بأننا بصدد الانتهاء من تنفيذ أوسع عملية احصاء وتجميع بيانات في الجمهورية اليمنية وأن تمت تحت إطار ومسمي التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت فإن أغراضها وأهدافها وما ستنتجه من معلومات وبيانات تمتد إلى اكثر من ذلك.. موضحا أن هذه العملية ستمكننا من معرفة كل ما يلزم معرفته من خصائص المنشآت المقامة على ارض الوطن سواء كانت مساكن مبنية أو خياما وعششا أو مصانع ومعامل وورشا ومنشآت مائية او طواحين او مكائن توليد كهرباء ومعرفة نسبة المستفيدين من خدمات المياه والتلفون والكهرباء والصرف الصحي على مستوى كل قرية وكل مدينة ومحافظة من محافظات الجمهورية.

وأشار وزير التخطيط والتعاون الدولي إلى انه سيلي عملية التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت إجراء مسح منهجي لميزانية الأسرة ينفذ في ابريل من العام القادم يستهدف جمع المعلومات اللازمة لتحديد مستويات الفرد ومتطلبات سد الفجوات اللازمة مؤكدا أن التعداد ومسح ميزانية الاسرة سيكونان القاعدة المعلوماتية التي تستند اليها برامج الحكومة مستقبلا.

كما القى الأخ قائد الحرازي مشرف محافظة صنعاء كلمة باسم العدادين أشار فيها إلى ان الرقم الإحصائي الصحيح يعد أقصر الطرق إلى المعرفة الحقيقية وبه يمكن استخدام الموارد المتاحة بشكل افضل وتحقيق أفضل النتائج بأقل قدر من التكاليف منوها إلى أن الحصول على بيانات احصائية ذات جودة عالية مرهون بثلاثة عناصر رئيسية يتمثل الاول في دقة التحضيرات المكتبية لوثائق العمل الميداني التي يتم بواسطتها أستيفاء البيانات المطلوبة وهي العملية التي جرى التحضير لها منذ سنتين بهدف الحصول على مخرجات احصائية تواكب المعايير والمتطلبات الدولية وتلبي الاحتياجات المحلية من البيانات والمؤشرات الاحصائية.

ويتمثل العنصر الثاني بجودة العنصر البشري المعني بأستيفاء البيانات المطلوبة وهو الجانب الذي تم تسخير طالبي العمل من خريجي الجامعات له الأمر الذي أدى إلى توفير العنصر البشري الكفؤ القادر على التعامل مع مقتضيات هذا العمل بمستوى عال من الدقة.

ويتمثل العنصر الأخير في المبحوثين، وهو يعتبر من أهم العناصر التي يرتكز عليها نجاح التعداد إذ أن بقية العناصر تتضاءل في ظل عدم وجود تجاوب ووعي من قبل المواطن بأهمية ودقة البيانات الاحصائية التي يدلون بها للباحثين.

والقى الشاعر حسن باحارثة قصيدة شعرية بالمناسبة تطرق فيها إلى أهمية التعداد وضرورة التعاون من قبل الجميع لإنجاحه نالت استحسان الحاضرين.

حضر الحفل الأخوة الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر رئيس مجلس النواب وعبدالقادر باجمال رئيس مجلس الوزراء وعبد العزيز عبد الغني رئيس مجلس الشورى والقاضي محمد اسماعيل الحجي نائب رئيس مجلس القضاء الأعلى والقاضي زيد الجمرة رئيس المحكمة العليا ومستشارو رئيس الجمهورية والوزراء وعدد من أعضاء مجلسي النواب والشورى وقيادات مؤسسات المجتمع المدني وسفراء الدول الشقيقة والصديقة من شركاء التنمية.

صوفان: رعاية الأخ الرئيس تضيف بعداً هاماً لفعاليات التعداد وتعزز فرص نجاحه

التعداد في اليمن.. أرقام وإحصائيات

■ صنعاء/ سبأ/..

للمرة الثانية في تاريخ اليمن الواحد بدأ مساء أمس تنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت والذي ينفذه الجهاز المركزي للاحصاء كل عشر سنوات لتوفير بيانات شاملة ودقيقة تصبح في المستقبل منطلقا للاستراتيجيات التنموية في الجمهورية اليمنية.

ويأتي تنفيذ هذا التعداد مع دخول اليمن الواحد العقد الاول من القرن الواحد والعشرين بهدف اضطلاع الدولة بمهامها الوطنية في تجسيد مشروعها الحضاري وتحقيق غاية التنمية التي من شأنها تحسين مستوى المواطن في كافة مناحي الحياة التشريعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية بالاضافة إلى تحديث قاعدة البيانات.

ويعرف التعداد العام بانه العملية الكلية لجمع وتجهيز وتبويب البيانات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة عن جميع مفردات قطاعي السكان والمساكن في قطر معين أو في أي جزء محدد منه دونما حذف أو تكرار وتقييمها وتصنيفها وتحليلها ونشرها باي شكل اخر وذلك عند نقطة زمنية محددة يطلق عليها المرجع الزمني لعملية العد.

ومن المعروف ان التعداد العام للسكان والمساكن هو اضخم عملية احصائية تقوم بها الدولة حيث يستلزم تعبئة موارد مالية وبشرية ضخمة لتوفير بيانات متنوعة تخدم اغراضا ادارية واحصائية وتنفيذية متعددة.

وعند الحديث عن التاريخ السكاني لليمن نجد انه لم يوجد احصاء رسمي للسكان في اليمن خلال فترة ما قبل ثورتي سبتمبر واكتوبر ٦٢م - ١٩٦٧م وفيما بعدها وضعت تقديرات عن عدد السكان من جهات مختلفة ومن أهم تلك التقديرات ما قامت به الامم المتحدة للمحافظات الشمالية والجنوبية مجتمعة منذ بداية الخمسينات وحتى عام ١٩٧٠م وقدر عدد السكان آنذاك حوالي ٤,٣ مليون نسمة ولوحظ ان حجم سكان اليمن كان ينمو بشكل بطيء نتيجة لضيق الفجوة بين معدلي المواليد والوفيات.

وفي اوائل السبعينات بدأ الاهتمام بالأوضاع السكانية في اليمن وذلك بعد ان اجتاز المجتمع اليمني حقبة الستينات التي استهدفت تثبيت وارساء دعائم الاستقلال الوطني وبناء مؤسسات الدولة الحديثة وبدت الحاجة حينها ملحة إلى استحداث اساليب وخطط مبرمجة على اسس علمية وحديثة لدفع مسيرة النهوض التنموي للسكان وذلك من خلال البرامج الانمائية والخطط الاقتصادية والاجتماعية وهنا كان لا بد من الوقوف على حقيقة الأوضاع السكانية ومعرفة حجم السكان وهيكلتهم وتوزيعهم ونوعية حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والصحية وخصائصه الاخرى من خلال الارقام والمؤشرات الديمغرافية.

ومن اجل ذلك بدأ الاهتمام في شطري اليمن الشمالي والجنوبي سابقا باجراء التعدادات السكانية وأصبح التعداد السكاني يجرى كل عشر سنوات في كلا الشطرين على السواء.

فقد تم اول تعداد للسكان والمساكن في المحافظات الجنوبية عام ١٩٧٣م واحصي عدد السكان هناك بـ ١٥٩٠٢٧٥ نسمة بينما اجرى اول تعداد في المحافظات الشمالية عام ١٩٧٥م واحصي عدد السكان هناك بـ ٦٤٩٢٥٣٠ نسمة وبالتالي لوحظ ارتفاع عدد السكان في اليمن خلال الفترة من ١٩٥٠م إلى ١٩٧٥م من ٤,٣ مليون نسمة إلى حوالي ٨ ملايين بزيادة سكانية بمعدل سنوي بلغ ١٠,٩٪ ثم اخذ حجم السكان في اليمن في التزايد المطرد وفي ثمانينيات القرن الماضي تم اجراء التعداد الثاني لسكان المحافظات الشمالية عام ١٩٨٦م حيث بلغ عددهم ٩٢٧٤١٧٣ نسمة.

وفي المحافظات الجنوبية اجري التعداد الثاني عام ١٩٨٨م وبلغ عدد السكان هناك ٢٣٤٥٢٦٦ نسمة وقد لوحظ زيادة معدل النمو السكاني السنوي إلى ٣,٣٪.

وبسبب الظروف الناجمة عن تهجير اليمنيين العاملين في دول الخليج العربي عام ١٩٩٠م شهد حجم السكان في اليمن نموا بشكل يفوق أي معدل نمو في اي دولة في العالم حيث بلغ هذا المعدل ٥,٦٪ عام ٩٠م اي ان الزيادة السكانية التي حدثت خلال اربع سنوات من ١٩٨٦م إلى ١٩٩٠م بلغت حوالي ٢,٥ مليون نسمة كما ان هذه الزيادة السكانية استمرت بنفس الوتيرة ايضا خلال الفترة من ٩٠م وحتى ١٩٩٤م فبعد اعادة وحدة الوطن في ٢٢ مايو ١٩٩٠م وتثبيت دعائم الوحدة في العام ١٩٩٤م تم اجراء اول تعداد عام للسكان والمساكن لجميع اجزاء اليمن في ديسمبر ١٩٩٤م.. وقد بلغ عدد سكان اليمن ١٤٥٨٧٨٠٧ نسمة. بمعدل نمو سنوي نسبته ٣٠,٧٪ وبافتراض ثبات معدل النمو على هذا المستوى للسنوات الاخيرة فانه يتوقع ان يتضاعف سكان الجمهورية اليمنية خلال ١٥ سنة تقريبا ويعتبر هذا المعدل من اعلى المعدلات على الاطلاق مقارنة بالدول الاخرى ويجرى التعداد في هذه المرة وفق القرار الجمهوري رقم ٢١٩ لسنة ٢٠٠٢م بشأن اجراء التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت في العام ٢٠٠٤م في الجمهورية اليمنية.

وحدد الجهاز المركزي للاحصاء لحظة الاسناد الزمني لعد السكان بحيث تكون ليلة العد يوم الخميس الجمعة تاريخ ١٦ - ١٧ من شهر ديسمبر الجاري. ويهدف هذا التعداد إلى توفير بيانات دقيقة وشاملة عن حجم السكان ومعدلات النمو والتركيب النوعي والعمري والتوزيع الجغرافي والخصائص الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية ونوعية ومستوى المساكن والمنشآت في الجمهورية كما يوفر قاعدة بيانات لحساب مؤشرات الالفية الثالثة واستراتيجية التخفيف من الفقر ويتوقع ان يصبح عدد السكان عام ٢٠٠٤ في الجمهورية اليمنية ٢١,١ مليون نسمة بحسب تقديرات كتاب الاحصاء السنوي ٢٠٠٣م الصادر عن الجهاز المركزي للاحصاء.